الأمم المتحدة S/2012/510

مجلس الأمن

Distr.: General
29 June 2012
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا

أولا – مقدمة

١ – وافق مجلس الأمن، في رسالته المؤرخة ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ (S/2010/661)، على تمديد ولاية مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، وطلب إليَّ تقديم تقرير كل ستة أشهر عن وفاء المكتب بولايته المنقحة.

٢ – ويغطي هذا التقرير الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢. ويقدم نظرة عامة عن التطورات الوطنية والتطورات الشاملة لعدة قطاعات والتطورات عبر الحدود في غرب أفريقيا، ويعرض الأنشطة التي قام بها المكتب في مجالات الدبلوماسية الوقائية والإنذار المبكر وبناء القدرات للتصدي للتهديدات الناشئة والتحديات التي تواجه السلام والاستقرار على الصعيد الإقليمي. ويعرض التقرير أيضا الجهود التي بذلها المكتب لتعزيز أوجه التآزر مع هيئات منها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، واتحاد نهر مانو، والاتحاد الأفريقي، في مجال تعزيز السلام والاستقرار في المنطقة دون الإقليمية.

ثانيا – التطورات والاتجاهات في غرب أفريقيا

ألف – الاتجاهات السياسية

٣ – منذ تقريري السابق، وقعت عدة أحداث يمكن أن تعكس مسار المكاسب المهمة التي تحققت في مجال توطيد السلام وتعزيز الديمقراطية في غرب أفريقيا. ففي الربع الأول من عام ٢٠١٢، شهدت مالي تمردا مسلحا في شمال البلاد وانقلابا في باماكو أطاح بالحكومة المنتخبة ديمقراطيا. وأعقب ذلك انقلاب آخر في غينيا – بيساو أطاح بحكومة البلاد المنتخبة ديمقراطيا.

030712 030712 12-38592 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

٤ - وأسرعت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، انسجاما مع بروتوكولها المتعلق بالديمقراطية والحكم الرشيد، بالرد على هذه التغييرات غير الدستورية للحكومتين في غينيا - بيساو ومالي. ومع ذلك، ظل القلق قائما إزاء احتمال أن تكون بلدان أخرى في المنطقة دون الإقليمية عرضة أيضا للتغييرات غير الدستورية للحكومة، والذي يُعزى أساسا إلى استمرار الأسباب الجذرية لانعدام الاستقرار في العديد من بلدان المنطقة دون الإقليمية، بما في ذلك ضعف الحكم، وانعدام الشمول السياسي، ووجود قطاعات أمنية وغير مُسيَّسة منظمة.

٥ - وشكل الانتقال السلس للسلطة في السنغال الذي أعقب إجراء الدورة الثانية من الانتخابات الرئاسية في آذار/مارس ٢٠١٢ تطورا موضع ترحيب. ورغم حالات التوتر التي شابت فترة ما قبل الانتخابات، كانت العملية الانتخابية مثالا مشجعا على النضج الديمقراطي في البلاد. وفي الوقت ذاته، استمر العنف المتصل بالانتخابات يبعث على القلق خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فقد أجج تأخير الانتخابات التشريعية في غينيا وموريتانيا حالات توتر واحتجاج في الشارع، بينما ألقت الاضطرابات العنيفة بين مناصري الأحزاب السياسية المتنافسة في سيراليون بظلال الشك على بوادر تنظيم انتخابات عامة سلمية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢.

باء - الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية

٦ - واصلت غرب أفريقيا تسجيل نمو اقتصادي قوي، رغم ضعف البيئة الاقتصادية العالمية. ويرى صندوق النقد الدولي أن المنطقة دون الإقليمية ستشهد معدل نمو اقتصادي متوسطه ٧,٥ في المائة في عام ٢٠١٢. ويعزى ذلك جزئيا إلى اكتشاف وزيادة حجم استخراج الموارد الطبيعية في بلدان من قبيل سيراليون والنيجر وليبريا، التي يقدر أن تبلغ معدلات النمو فيها ٣٥,٩ في المائة و ١٤ في المائة و ٨,٨ في المائة على التوالي خلال عام ٢٠١٢. أما في كوت ديفوار، فيتوقع أن يقفز معدل النمو إلى نسبة ٨ في المائة في عام ٢٠١٢. وستظل هذه الاتجاهات الاقتصادية، التي تصدرها بلدان مثل غانا خلال السنوات الأخيرة، رهينة الاستقرار السياسي، وتأثير أزمة الأمن الغذائي في المنطقة، والحالة الاقتصادية العالمية.

٧ - وفي غضون ذلك، تَواصَل تدهور الحالة الإنسانية في منطقة الساحل ككل، وذلك نتيجةَ أمورٍ منها الجفاف وضعف المحاصيل. وقدِّر، بحلول أيار/مايو ٢٠١٢، أن ما يفوق ١٥ مليونً من السكان في جميع أنحاء منطقة الساحل كانوا عرضة لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، بينما تعرض أكثر من مليون طفل دون سن الخامسة لخطر سوء التغذية الحاد الشديد. ورغم سرعة استجابة الجهات المانحة الدولية لاحتياجات التمويل التي أطلقتها اللجنة

الدائمة المشتركة بين الوكالات التابعة للأمم المتحدة، حسب ما ورد في خطة الاستجابة التي وضعتها لتحقيق الأمن الغذائي ومواجهة أزمة التغذية في منطقة الساحل لعام ٢٠١٢، ولعمليات النداءات الموحدة المستهدِفة لبلدان بعينها، تظل الفجوة في التمويل كبيرة. ونظرا للطابع الملحّ للاحتياجات على مشارف موسم الجدب، من الضروري الحفاظ على الزخم وإتاحة تمويل إضافي على نحو فوري للاستجابة للأولويات الاستعجالية. وسيكون من المهم أيضا، على الأمدين المتوسط والبعيد، دعم الحكومات في التصدي للأسباب الجذرية لهذه الأزمات المتكررة بتقديم المساعدة من أجل بناء قدرة مجتمعاتها المحلية على التحمل.

٨ - وقد زاد الاقتتال الذي اندلع في شمال مالي منتصف كانون الثاني/يناير الحالة في منطقة الساحل تدهورا. وبحلول مطلع حزيران/يونيه، قُدِّر بأن حوالي ٣٥٠ ٠٠٠ شخص قد شُردوا، ومنهم ما يقرب من ٢٠٠ ٠٠٠ لاجئ نزحوا إلى بوركينا فاسو والجزائر وموريتانيا والنيجر. وفي بوركينا فاسو وموريتانيا والنيجر، استوطن أغلب اللاجئين في مناطق هي أصلا متضررة جدا من الجفاف. وفي شمال مالي، حيث كان وجود المنظمات الإنسانية محدودا أصلا قبل النزاع بسبب انعدام الأمن وأنشطة الجماعات المسلحة، ومنها تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، يظل الوصول إلى المحتاجين لمساعدة تحديا رئيسيا. وتَواصَل إجراء التوزيع المحدود للمساعدات. ومع ذلك، يبحث الشركاء العاملون في المجال الإنساني عن سبل لتحقيق الوصول المأمون ووضع نظام لإدارة المخاطر.

٩ - وما زال النزاع الذي انتهى مؤخرا في ليبيا يؤثر على المنطقة، بعودة ما يفوق ٢١٢ ٣٣١ من رعايا بلدان غرب أفريقيا إلى بلدانهم الأصلية. وعبر حوالي ٦٧٧ ١٣٠ عائدا الحدود من ليبيا إلى تشاد والنيجر، بينما عاد ٦٥٤ ٨١ آخرين بمساعدة من المنظمة الدولية للهجرة.

١٠ - وفي حوض نهر مانو، تواصل تحسن الحالة الإنسانية. فبفضل التحسن التدريجي للحالة الأمنية في كوت ديفوار منذ الأزمة التي أعقبت الانتخابات، استمرت عودة اللاجئين الإيفواريين الذين كانوا قد لجأوا إلى البلدان المجاورة وكذلك المشردين داخليا، إلى مناطقهم الأصلية، وإن بوتيرة بطيئة. ومنذ نيسان/أبريل ٢٠١١، عاد أكثر من ٥٠٠ ٠٠٠ مشردٍ داخلياً إلى ديارهم وأغلقت أغلب المخيمات، رغم أن حوالي ٩٠ ٠٠٠ شخص ما زالوا مشردين، وتستضيف المجتمعات المحلية معظمهم. وفي غضون ذلك، يبلغ عدد اللاجئين حوالي ٩٥ ٠٠٠، لا يزال ٧٠ في المائة منهم في ليبيا، ولا يتوقع أن يعود أغلبهم إلى كوت ديفوار مخافة اتهامهم والانتقام منهم.

جيم - الاتجاهات الأمنية، بما في ذلك الأمن البحري والاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة

١١ - ما زالت التهديدات المتمثلة في الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية والإرهاب تقوض الحكم والأمن في غرب أفريقيا. وقد زادت حدة هذه التهديدات في أعقاب الانقلابين العسكريين في مالي وغينيا - بيساو. ففي حالة مالي، عقدت الجماعات الإجرامية والإرهابية، ومنها تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، تحالفات ظرفية مع المتمردين والأصوليين الإسلاميين للسيطرة بالقوة على غالبية الجزء الشمالي من البلاد. والمنطقة تصبح تدريجيا ملجأ آمنا يمكن أن تنطلق منه التنظيمات الإجرامية والإرهابية لتوسيع عملياتها في أنحاء المنطقة دون الإقليمية وخارجها. وعلاوة على ذلك، أعربت بلدان منطقة الساحل عن قلقها من أن انتشار الأسلحة، المتأتية من مخازن الأسلحة الليبية، قد مكّن هذه المنظمات من تعزيز قدراتها العملانية.

١٢ - ولا تزال المنطقة دون الإقليمية تُستخدم معبرا للشبكات الإجرامية الدولية التي تُهرِّب الكوكايين والهيروين إلى الأسواق الاستهلاكية الأوروبية. وقد ضبطت كميات كبيرة منها في المنطقة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وبينها ١٩,٢ كيلوغرام في أبيدجان في ٣٠ أيار/مايو. وشكلت زيادة استهلاك الكوكايين والكوكايين الحصوي والهيروين في المنطقة دون الإقليمية ظاهرة جديدة، وهذا تفتقر بلدان غرب أفريقيا إلى القدرة الكافية للتصدي لها. وسُجلت أيضا زيادة في الأدوية المغشوشة أو المزيفة في عدة بلدان، مثل بنن وبوركينا فاسو وتوغو ونيجيريا.

١٣ - ومنذ تقريري السابق، تواصل التهديد الذي تشكله القرصنة في خليج غينيا للأمن والأنشطة الاقتصادية في البلدان المتأثرة. وحسب المنظمة البحرية الدولية، أُبلغ عن ٢٩ القيام أو محاولة القيام بأعمال قرصنة وسطو مسلح في عرض البحر في مياه غرب أفريقيا، وذلك منذ ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢.

١٤ - وما زال للنزاع الذي أعقب الانتخابات في كوت ديفوار أثر سلبي على الحالة الأمنية على طول حدود هذا البلد مع ليبريا، كما يبين ذلك الهجوم المرتكب ضد حفظة السلام التابعين لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في ٨ حزيران/يونيه. ولا تزال الشواغل الناجمة عن استمرار التداول غير المشروع بالأسلحة وتحركات الجماعات المسلحة، وكذلك عن شن الهجمات عبر الحدود، بين البلدان في اتحاد نهر مانو تنتظر التصدي لها. وقد ساهم أيضا العنف الطائفي الذي يرتكبه حاليا تنظيم بوكو حرام في نيجيريا، وما أُبلغ عن ارتباطها بجماعات إرهابية أخرى ناشطة في شمال مالي، في انعدام الاستقرار في المنطقة دون الإقليمية.

دال- الاتجاهات المتعلقة بحقوق الإنسان والمسائل الجنسانية

١٥ - ما زالت حالة حقوق الإنسان في بلدان غرب أفريقيا المتأثرة بانعدام الاستقرار السياسي وانعدام الأمن، مثل مالي وغينيا - بيساو، وفي البلدان المتأثرة بتنامي خطر الإرهاب، مثل نيجيريا، مبعثا على القلق. ففي شمال مالي، سرت ادعاءات بارتكاب مختلف الجماعات المسلحة التي تسيطر على هذه المنطقة انتهاكات لحقوق الإنسان، بما في ذلك حالات الاعتقال والاحتجاز التعسفيين، والإعدام دون محاكمة، والاغتصاب، وتجنيد الأطفال الجنود واستخدامهم، وكذلك نهب المدارس والمستشفيات ووكالات المعونة. وأدى الانقلاب الذي وقع في ٢٢ آذار/مارس أيضا إلى ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان في باماكو، شملت عدة حالات من الاعتقال والاحتجاز التعسفيين وحوادث أمنية استهدفت السكان المتحدرين من شمال مالي. فقد زاد ظهور جماعات متمردة مسلحة جديدة في شمال مالي، علاوة على افتقار تلك الجماعات إلى هياكل قيادة فعالة وآليات للمساءلة، من مخاطر العنف والإيذاء، الموجهين ضد النساء بشكل خاص. وتتسم حالة حقوق الإنسان بالهشاشة أيضا بالنسبة للاجئين الماليين في البلدان المجاورة الذين يتعايشون مع مجتمعات محلية مضيفة متضررة من الأزمة الغذائية والتغذوية.

١٦ - ومع ذلك، فقد سُجلت بعض التطورات الإيجابية في ما يتعلق بمكافحة الإفلات من العقاب. ففي ٢٣ شباط/فبراير، قررت المحكمة الجنائية الدولية توسيع نطاق الإذن بإجراء التحقيقات في كوت ديفوار في جرائم مزعومة تقع في اختصاص المحكمة لتشمل الأحداث الحاصلة منذ ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. وفي ٢٦ نيسان/أبريل، نطقت المحكمة الخاصة لسيراليون بإدانة رئيس ليبريا السابق، تشارلز تايلور، بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، وفي ٣٠ أيار/مايو، حكم عليه بالسجن خمس عشرة سنة. وفي غينيا، برزت مؤشرات مشجعة على إنشاء آلية قضائية انتقالية لتعزيز المصالحة الوطنية، بينما في توغو، أكملت لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة عملها وأحالت تقاريرها إلى السلطات المعنية.

ثالثا - أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا

ألف - المساعي الحميدة للأمم المتحدة ومهامها الخاصة من أجل منع نشوب النزاعات ووقوع الأزمات

١٧ - خلال الفترة المستعرضة، ركّز ممثلي الخاص لغرب أفريقيا مساعيَه الحميدة على كفالة العودة إلى الحكم المدني والنظام الدستوري في مالي وفي غينيا - بيساو، وذلك بالتنسيق

مع ممثلي الخاص لغينيا – بيساو؛ ومعالجة التوترات المتصلة بالانتخابات؛ والمساعدة في توطيد العمليات والمؤسسات الديمقراطية، وبخاصة في توغو والسنغال وغينيا.

غينيا

١٨ – لا يزال الوضع السياسي في غينيا خاضعا للاستقطاب بسبب استمرار عدم توافق الآراء بين الحكومة والمعارضة بشأن طرائق تنظيم الانتخابات التشريعية. ولاحظ تقرير الإطار الشامل للحوار السياسي، الذي صدر في ٢٣ شباط/فبراير، وجود اختلافات كبيرة بين أصحاب المصلحة، وبخاصة فيما يتعلق بتشكيلة اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، وتنقيح قائمة الناخبين. وعلى وجه الخصوص، ترى الحكومة أن أي تغييرات في تكوين اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة هي من اختصاص برلمان منتخب حديثا، في حين ترى المعارضة أن إعادة هيكلة اللجنة له ما يبرره بسبب الانحياز الملحوظ لرئيسها وضعف مصداقيته.

١٩ – وفي ٢ آذار/مارس، اقترحت اللجنة إجراء الانتخابات التشريعية في ٨ تموز/يوليه ٢٠١٢. فأثار الإعلان ردود فعل سلبية من جانب المعارضة، التي ادعت أن اللجنة لم تتشاور مع الجهات السياسية الفاعلة قبل الإدلاء بالإعلان. وفي آذار/مارس، نظمت المعارضة سلسلة من المظاهرات احتجاجا على ما يُزعم من نقص الشفافية في العملية الانتخابية، مما أدى في بعض الأحيان إلى وقوع حوادث عنف. وفي ٢٩ آذار/مارس، اندمج تجمع الشعب الغيني الحاكم مع أربعين حزبا سياسيا صغيرا من الائتلاف الحاكم لإنشاء ”تجمع الشعب الغيني – قوس قزح“ والتنافس بقائمة وحيدة في الانتخابات التشريعية المقبلة.

٢٠ – وفي ٧ آذار/مارس، قدمت اللجنة طلبا رسميا للحصول على مساعدة الأمم المتحدة في الانتخابات التشريعية. واستجابة لذلك، أُوفدت إلى غينيا بعثة استشارية وتقييمية تابعة للأمم المتحدة من ٢٣ نيسان/أبريل إلى ٥ أيار/مايو. وتبيَّن للبعثة أن من الضروري مواصلة تيسير الحوار السياسي بهدف تحقيق المزيد من التوافق بشأن الجوانب الرئيسية للأعمال التحضيرية للانتخابات. وفي غضون ذلك، ناقش ممثلي الخاص، بشكل مستقل، مع السيد سيلّو دالين ديالو، زعيم المعارضة، في ٢٥ نيسان/أبريل ومع الرئيس كوندي في ٢٦ نيسان/أبريل، ما يُزعم من افتقار العملية الانتخابية للشفافية، وتنقيح قائمة الناخبين، وإصلاح اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة. وفي هذا السياق، شجع ممثلي الخاص السلطات على ضمان الشفافية والتواصل الكافي مع جميع الجهات الوطنية صاحبة المصلحة من أجل التحضير للانتخابات، وكذلك على النظر في مطالب المعارضة.

٢١ – وفي ٢٧ نيسان/أبريل، أعلن الرئيس كوندي إرجاء موعد الانتخابات إلى أجل غير مسمى لأسباب فنية، ولضرورة تلبية جميع شروط العملية الانتخابية. وفي ٢ أيار/مايو،

أطلقت اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة مراجعة لسجلات الناخبين، وسط مقاطعة المعارضة. وعلى الرغم من إعلان الرئيس، الذي كان يهدف في جزء منه إلى معالجة شكاوى المعارضة، ففي ٧ أيار/مايو، أعلن قادة ائتلاف المعارضة تجمع الأحزاب السياسية من أجل إنجاز المرحلة الانتقالية والتحالف من أجل الديمقراطية والتقدم اعتزامهم تنظيم حملة مظاهرات وطنية. وفي ١٠ أيار/مايو، قامت قوات الأمن بتفريق مظاهرة للمعارضة بالقوة في كوناكري، مما أسفر عن إصابة عدد كبير من الأشخاص بجراح، وحدا بالحكومة إلى فرض حظر مؤقت على جميع المظاهرات. وبناء على طلب الرئيس كوندي، توقّف تنقيح قائمة الناخبين في ١٤ أيار/مايو من أجل توعية السكان بشأن طرائق عملية تسجيل الناخبين.

٢٢ - وفي ١٦ و ١٧ أيار/مايو، شجع ممثلي الخاص الرئيس كوندي والسيد ديالو على إقامة حوار مفتوح بهدف الحفاظ على شرعيتهما، وفي سبيل إجراء انتخابات توافقية. وفي حين أكد الطرفان التزامهما بإجراء انتخابات تتسم بالشفافية والمصداقية، فإن السيد ديالو أكد ضرورة استبدال رئيس اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، وأشار الرئيس كوندي إلى أنه سينظر في عقد اجتماع مع القادة السياسيين لمناقشة سبل تعزيز شفافية الانتخابات.

منطقة الساحل ومالي

٢٣ - في إطار الجهود التي يبذلها ممثلي الخاص والتي ترمي إلى دعم التنفيذ السريع للتوصيات التي قدمتها بعثة التقييم المشتركة بين الوكالات التي أوفدتُها إلى منطقة الساحل في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، قد سافر إلى مالي يومَي ٩ و ١٠ شباط/فبراير بصحبة مدير المكتب الإقليمي لغرب ووسط أفريقيا التابع لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية من أجل تقييم الآثار الإنسانية التي خلفها التمرد في شمال مالي ولقاء كبار المسؤولين الماليين، بمن فيهم الرئيس السابق توري. وقاد أيضا وفدَ الأمم المتحدة إلى اجتماع ٢٠ آذار/مارس الوزاري لمجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي الذي عُقد في باماكو والذي اتُّخذت خلاله عدة قرارات هامة لتحقيق الاستقرار في شمال مالي وفي منطقة الساحل، بطرق منها إنشاء مجموعة دعم ومتابعة الوضع في مالي المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة.

٢٤ - وشكّلت حالة عدم الاستقرار الناجمة عن اندلاع التمرد المسلح في شمال مالي في مطلع كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، والانقلاب العسكري اللاحق على الرئيس السابق أمادو توماني توري في ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٢، محورَي التركيز الرئيسيين لجهود الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وأنشطة مكتب الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا، خلال الفترة المستعرضة. وأثار الانقلاب، الذي قام به مجلس عسكري يطلق على نفسه اسم اللجنة الوطنية لاستعادة الديمقراطية والدولة رد فعل فوريا وحازما ومبدئيا من الجماعة

الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، الذين طالبوا بالإجماع بإعادة العمل فورا بالنظام الدستوري في البلد.

٢٥ - وفي ٢٩ آذار/مارس، قرر قادة دول الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، أثناء جلسة طارئة، تعليق عضوية مالي وفرض عقوبات على المجلس العسكري الحاكم، في حال لم يقم بإعادة النظام الدستوري بحلول ٢ نيسان/أبريل. وإضافة إلى ذلك، عُيّن الرئيس بليز كومباوري، رئيس بوركينا فاسو، وسيطا من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا للأزمة في مالي وطُلب إلى مفوضية الجماعة الاقتصادية وضع القوة الاحتياطية التابعة لها في حالة تأهب.

٢٦ - وفي ٢ نيسان/أبريل، بعد عدم استجابة اللجنة الوطنية لاستعادة الديمقراطية والدولة لطلب الجماعة الاقتصادية بإعادة العمل بالنظام الدستوري، قررت الجماعة الاقتصادية تطبيق نظام العقوبات المتفق عليه في ٢٩ آذار/مارس، وحثت المجلس العسكري الحاكم على التنازل عن السلطة بشكل كامل للسلطات الشرعية وفقا لدستور عام ١٩٩٢.

٢٧ - وبعد جهود وساطة بذلتها الجماعة، وافقت اللجنة الوطنية لاستعادة الديمقراطية والدولة على توقيع اتفاق إطاري في ٦ نيسان/أبريل، مما أدى إلى استقالة الرئيس السابق توري وتعيين رئيس الجمعية الوطنية، ديونكوندا تراوري، رئيسا مؤقتا لمدة أربعين يوما وفقا للدستور. ونص الاتفاق الإطاري أيضا على تشكيل حكومة انتقالية يرأسها رئيس وزراء مؤقت مسؤول عن تنظيم الانتخابات، ومعالجة الأزمات الأمنية والإنسانية في شمال البلد.

٢٨ - وأدى توقيع اتفاق ٦ نيسان/أبريل الإطاري إلى الرفع الفوري للعقوبات التي فرضتها الجماعة الاقتصادية. وفي ١٢ نيسان/أبريل أدى السيد تراوري اليمين الدستورية رئيسا مؤقتا؛ وفي ١٧ نيسان/أبريل، عُيِّن السيد شيخ موديبو ديارا رئيسا للوزراء، وشُكلت حكومة جديدة في ٢٥ نيسان/أبريل.

٢٩ - وعلى الرغم من تلك التطورات الإيجابية نحو إعادة العمل بالنظام الدستوري، فإن الاتفاق الإطاري لم يعالج معالجة كاملة مسألة دور اللجنة الوطنية لاستعادة الديمقراطية والدولة خلال الفترة الانتقالية ووضع السلطات الانتقالية بعد انقضاء الفترة الانتقالية التي تبلغ مدتها أربعين يوما. وفي هذه الأثناء، واصل المجلس العسكري التدخل في العملية الانتقالية، فاعتقل بشكل تعسفي العديد من الشخصيات المالية البارزة في مناسبات عدة.

٣٠ - وعلى خلفية ذلك، قرر رؤساء دول الجماعة الاقتصادية، في ٢٦ نيسان/أبريل، تمديد فترة المرحلة الانتقالية وولاية السلطات الانتقالية اثني عشر شهرا، يُتوقع خلالها تنظيم انتخابات رئاسية. ودعَوا أيضا جميع أصحاب المصلحة إلى التعاون مع وسيط الجماعة

الاقتصادية للتوصل إلى اتفاق على وضع خارطة طريق للفترة الانتقالية واستعادة الوحدة الوطنية للبلد وسلامته الإقليمية. ودعت الجماعة الاقتصادية أيضا الرئيس غودلَك جوناثان، رئيس نيجيريا، وبلدان الجوار، إلى دعم وسيط الجماعة في جهوده الرامية إلى استعادة سلامة مالي الإقليمية، وأوعزت إلى مفوضية الجماعة ببدء التحضير، بأثر فوري، لنشر القوة الاحتياطية التابعة للجماعة الاقتصادية.

٣١ - وبعد رفض اللجنة الوطنية لاستعادة الديمقراطية والدولة قرارات الجماعة الاقتصادية الصادرة في ٢٦ نيسان/أبريل، فضلا عن الاشتباكات التي اندلعت في ٣٠ نيسان/أبريل في باماكو بين قوات الأمن، عاود رؤساء دول الجماعة الاقتصادية الاجتماع في قمة استثنائية في داكار، في ٣ أيار/مايو. وطلبت القمة من مفوضية الجماعة الاقتصادية التحضير لأن تَنشر القوة الاحتياطية التابعة للجماعة، وهو ما لا ينبغي أن يتم إلا بناء على طلب رسمي من السلطات المالية، وأن تحدد، بالتشاور مع السلطات المالية، طرائق التعاون العسكري بين القوة الاحتياطية والجيش المالي. وفي هذا الصدد، طلبت مفوضية الجماعة الاقتصادية رسميا، في ٣١ أيار/مايو، الحصول على مساعدة الأمم المتحدة في دعم جهود التخطيط التي تبذلها الجماعة لنشر قوتها الاحتياطية.

٣٢ - وفي ضوء استمرار معارضة اللجنة الوطنية لاستعادة الديمقراطية والدولة لقرارات الجماعة الاقتصادية، عُقد اجتماع استثنائي لمجلس الوساطة والأمن التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، على المستوى الوزاري في أبيدجان، في ١٩ أيار/مايو. وطالب مجلس الوساطة والأمن أن تمتثل اللجنة الوطنية لجميع قرارات الجماعة الاقتصادية، وأن تحترم العملية الانتقالية والسلطات الانتقالية التي تبلغ مدة كل منهما ١٢ شهرا. ومع ذلك، فبعد وقت قصير من اجتماع مجلس الوساطة والأمن، قام متظاهرون مؤيدون للمجلس العسكري الحاكم بمهاجمة الرئيس تراوري، رئيس مالي المؤقت، في مكتبه في ٢١ أيار/مايو، وهو تطور يدل على استمرار هشاشة العملية الانتقالية. ويخضع الرئيس تراوري حاليا لعلاج طبي في فرنسا.

٣٣ - ومنذ بداية الأزمة، واصل ممثلي الخاص المشاركة بنشاط في العمل على إعادة العمل بالنظام الدستوري في مالي، وعلى تقديم الدعم لجهود الوساطة التي تبذلها الجماعة الاقتصادية. وفي هذا السياق، شارك ممثلي الخاص في بعثتين مشتركتين بين الجماعة الاقتصادية والأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي إلى مالي في ٢٣ آذار/مارس و ٢٠ أيار/مايو، وسافر إلى باماكو مرتين في شهر نيسان/أبريل لدعم جهود الجماعة الاقتصادية. وقام خلال تلك المشاورات، بنقل موقف الأمم المتحدة فيما يتعلق بضرورة الالتزام الصارم بالمبادئ

الديمقراطية والإعادة الفعلية للعمل بالنظام الدستوري، وفقا لدستور مالي لعام ١٩٩٢، والاتفاق الإطاري المبرم في ٦ نيسان/أبريل. وأوضح مرارا للجنة الوطنية لاستعادة الديمقراطية والدولة ضرورة التعاون الكامل مع وساطة الجماعة الاقتصادية، والتقيد بالحكم الدستوري، واحترام المؤسسات المدنية.

٣٤ - وطوال هذه الفترة، أجرى ممثلي الخاص اتصالات منتظمة مع مجلس وساطة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في ما يتعلق بأمور منها ضرورة اتّباع نهج مبدئي بشأن اللجنة الوطنية لاستعادة الديمقراطية والدولة، بما يتماشى مع موقف الجماعة الاقتصادية المتمثل في عدم التسامح مطلقا مع الاستيلاء غير الدستوري على السلطة.

٣٥ - وعلى النحو المتفق عليه في الاجتماع الوزاري لمجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، المعقود في ٢٠ آذار/مارس، شارك ممثلي الخاص مع السيد جان بينغ، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، في ترؤس الجلسة الافتتاحية لمجموعة دعم ومتابعة الوضع في مالي التي عُقدت في أبيدجان في ٧ حزيران/يونيه. وكان من بين المشاركين رئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ووزير خارجية كوت ديفوار ممثلا رئيس الجماعة الاقتصادية، ووزير خارجية بنن ممثلا الاتحاد الأفريقي. وأتاح الاجتماع فرصة لإجراء استعراض مشترك للخطوات اللازمة لضمان ترسيخ المؤسسات الانتقالية.

٣٦ - وأجرى ممثلي الخاص أيضا مشاورات تتعلق بالوضع في مالي مع الدول المعنية في المنطقة، بما في ذلك مشاورات مع الرئيس الموريتاني محمد ولد عبد العزيز، ورئيس النيجر محمدو يوسفو (انظر أدناه).

موريتانيا

٣٧ - سافر ممثلي الخاص إلى موريتانيا في ٢ و ٣ حزيران/يونيه للاجتماع بالجهات المعنية الوطنية من أجل مناقشة الاستقطاب السياسي الناتج عن أمور منها استمرار غياب جدول زمني انتخابي للانتخابات التشريعية والبلدية، التي كان مقررا في الأصل إجراؤها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١. وعقد لقاءات مع الرئيس محمد ولد عبد العزيز، ورئيس الجمعية الوطنية، مسعود ولد بولخير، ووزير الخارجية حمادي ولد بابا ولد حمادي، وقادة المعارضة. ورحب ممثلي الخاص بالتقدم الذي أحرزته الحكومة حتى الآن وشجع محاوريه على تعزيز الحوار الشامل لجميع الأطراف سعيا لبناء الديمقراطية والتوصل إلى نهج توافقي بشأن إجراء الانتخابات.

النيجر

٣٨ - استفاد ممثلي الخاص من زياراته السابقة التي قام بها في إطار جهوده لدعم وضع استراتيجية شاملة لمنطقة الساحل، فتوجه في بعثة إلى النيجر، في ١٧ و ١٨ أيار/مايو ٢٠١٢، وبرفقة مفوض الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن. واجتمع بهذه المناسبة مع الرئيس محمد يوسف ورئيس الوزراء بريجي رافيني اللذين أكدا من جديد قلقهما بشأن الحالة في مالي وأثرها غير المباشر على بلدهما. فالنيجر يستضيف حاليا أكثر من ٠٠٠ ٥٠ لاجئ و ٦٠٠ جندي مالي. وقد استدعت الضرورة تحويل إنفاق أموال وطنية بغية التصدي للشواغل الأمنية بعد أن كانت في الأصل مخصصة لتمويل التنمية.

السنغال

٣٩ - في السنغال، شابَ الفترة المفضية إلى إجراء الانتخابات الرئاسية في شباط/فبراير توتر نتج عن المعارضة التي لقيها قرار الرئيس السابق واد بالترشح لولاية رئاسية ثالثة. وأدَّى قرار المجلس الدستوري الصادر في ٢٩ كانون الثاني/يناير، الذي أكد ترشيح السيد واد، إلى اندلاع مظاهرات واسعة النطاق ترتب عليها ما لا يقل عن تسع حالات وفاة وعدة إصابات. وهذا ما دعا منظمات المجتمع المدني والقادة الدينيين في البلاد، وكذلك ممثلي المجتمع الدولي، إلى تكرار دعوة جميع الجهات الفاعلة سياسيا إلى ضبط النفس وتعزيز تنظيم انتخابات سلمية وحرة ونزيهة.

٤٠ - وفي ٢٦ شباط/فبراير، أُجريت الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية على نحو سلمي. ووفق النتائج الرسمية، حصل الرئيس واد على نسبة ٣٤,٨١ في المائة من الأصوات وحصل رئيس الوزراء ماكي سال على نسبة ٢٦,٥٨ في المائة منها. وأُجريت الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية في ٢٥ آذار/مارس وتمت أيضا على نحو سلمي وذي مصداقية حسب تقييم المراقبين الوطنيين والدوليين. وبعيد ساعات قليلة من إغلاق مراكز الاقتراع، أقر الرئيس واد راضيا بهزيمته حيث أجرى مكالمة هاتفية مع السيد ماكي مهنئا إياه على نجاحه في الانتخابات. وفي ٢٧ آذار/مارس، نشرت اللجنة الوطنية لفرز نتائج الانتخابات النتائج المؤقتة معلنة السيد سال فائزا بالانتخابات لحصوله على نسبة ٦٥,٨ في المائة من الأصوات، مقابل حصول الرئيس المنتهية ولايته على نسبة ٣٤,٢ في المائة منها. وأكد المجلس الدستوري هذه النتائج في ٣٠ آذار/مارس وأدى الرئيس ماكي سال اليمين الدستورية في ٢ نيسان/أبريل.

٤١ - وسعيا لترع فتيل التوتر خلال الفترة المفضية إلى إجراء الانتخابات، عقد ممثلي الخاص اجتماعا في ٢٥ كانون الثاني/يناير مع الرئيس واد ووزير الشؤون الخارجية آنذاك،

السيد ماديكي نيانغ، للتشديد على ضرورة كفالة إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة. وفي ٣ شباط/فبراير، وفي أعقاب الاصطدامات التي وقعت بين المتظاهرين وقوات الأمن، عقد ممثلي الخاص لقاءات منفصلة مع وزير العدل آنذاك، السيد شيخ تيديان سي، والمرشحين الرئاسيين الرئيسيين، ومنهم الرئيس ماكي سال والسيد مصطفى نياسي والسيد إبراهيم فال، وكذلك مع الشخصيات السياسية البارزة كالأستاذ عبد الله باثيلي لإبلاغهم بقلق المجتمع الدولي بشأن احتمال خروج العملية الانتخابية عن مسارها. وشجع ممثلي الخاص، في جميع تلك اللقاءات، محاوريه على أن يدعو كل منهم مؤيديه إلى ممارسة ضبط النفس وتعزيز إجراء عملية انتخابية سلمية. وظل ممثلي الخاص أيضا على اتصال منتظم بممثلي الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، وغيرها من الجهات المعنية الدولية الرئيسية، بما في ذلك الرئيس أولوسيغون أوباسانجو، بصفته الممثل الخاص المشترك للاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

توغو

٤٢ - بذلت الحكومة والمعارضة في توغو، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، جهودا للتصدي لبيئة الاستقطاب السياسي في الفترة التي تسبق إجراء الانتخابات البرلمانية والمحلية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، وذلك بواسطة الإطار الدائم للحوار والمشاورة الذي بدء العمل به في أيلول/سبتمبر ٢٠١١. ومع ذلك، قررت عدة أحزاب من المعارضة، منها التحالف الوطني من أجل التغيير ولجنة العمل من أجل التجديد، ألاّ تشارك في عملية الحوار. وفي ٢٠ شباط/فبراير، بدأت الحكومة وحزب تجمع الشعب التوغولي مباحثات موازية مع حزبي التحالف الوطني من أجل التغيير ولجنة العمل من أجل التجديد. لكن المبادرة تعرقلت إذ أخفقت الأحزاب في الاتفاق على برنامجِ عملٍ للمباحثات.

٤٣ - وفي ظل هذه الظروف توجه مبعوثي الخاص في بعثة إلى لومي في الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ كانون الثاني/يناير لتعزيز إشراك جميع الأطراف في عملية الحوار السياسي الرامية إلى خلق الظروف الضرورية لإجراء انتخابات برلمانية ومحلية سلمية وحرة ونزيهة.

٤٤ - وشجع أيضا ممثلي الخاص، خلال الزيارة التي قام بها، السلطات التوغولية على الإسراع بتنفيذ توصيات لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة التي كانت قد قدمت تقريرها إلى الرئيس في ٤ نيسان/أبريل، وإظهار التزام السلطات بالعملية. وقد حدد وحلل ذلك التقرير طبيعة العنف السياسي في البلاد منذ تنظيم أول انتخابات تشريعية في توغو في عام ١٩٥٨ إلى إجراء الانتخابات الرئاسية في عام ٢٠٠٥، وأسبابه ونطاقه ومرتكبيه وضحاياه. وأوصى التقرير باتخاذ عدة إجراءات للمتابعة، ومنها جبر ضرر الضحايا، وكذلك إدخال سلسلة من

الإصلاحات في مجال المؤسسات والمجال السياسي ومجال قطاع الأمن. وفي أعقاب نشر التقرير، اعتذر الرئيس للضحايا باسمه وباسم الحكومة وتعهد بتنفيذ توصيات اللجنة. وعلى هامش مؤتمر قمة الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، المعقود في لومي في ٦ حزيران/يونيه، عقد ممثلي الخاص اجتماعا مع وزير الداخلية التوغولي، وأعرب عن استعداد الأمم المتحدة لتقديم المساعدة من أجل تعزيز بيئة تفضي إلى إجراء انتخابات سلمية.

لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة

٤٥ - اعترضت لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة، التي يرأسها ممثلي الخاص، عدة عراقيل أمنية لإكمال تنفيذ الحكم الصادر عن محكمة العدل الدولية في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢. ونظرا للقيود الأمنية الناتجة عن العدد المطرد من الحوادث الإرهابية التي ارتكبتها مجموعة بوكو حرام الإرهابية في شمال شرق نيجيريا، تعذر تنفيذ أنشطة تعليم الحدود على طول الجزء الشمالي من الحدود البرية بين الكاميرون ونيجيريا. ومع ذلك، أجرى هذان البلدان تقييما ميدانيا في الجزء الجنوبي من الحدود. وقد غطت البعثة، التي أوفدت من ٢ أيار/مايو إلى ٢ حزيران/يونيه، حوالى ٩٠ كيلومترا. وحتى الآن، جرى التوصل إلى اتفاق رسمي بشأن ١ ٧٩٣ كيلومترا من خط الحدود مما كان مقررا، أي ١ ٩٥٠ كيلومترا.

٤٦ - أما بخصوص اتفاق غرينتري المؤرخ ١٢حزيران/يونيه ٢٠٠٦، فقد لاحظت البعثة الرابعة عشر لمراقبة الانسحاب ونقل السلطة في شبه جزيرة باكاسي، التي أوفدت من ١٦ إلى ١٩ آذار/مارس، وقوع المزيد من التحسن في ''منطقة'' باكاسي، ويشمل ذلك تشييد حكومة الكاميرون لمرفقين طبيين. وعلاوة على ذلك، أعيد مؤخرا إصلاح طريق تربط بين ثلاثة تقسيمات فرعية في منطقة باكاسي، مما يسهل ممارسة الأنشطة التجارية، وكذلك أماكن إقامة دائمة لموظفين مدنيين في المنطقة. ورغم هذه التطورات الإيجابية، ما زال السكان المحليون يعترضون على القيود المفروضة على أنشطة صيد الأسماك وتدهور الحالة الأمنية في المنطقة بسبب الأنشطة الإجرامية، ومنها أعمال القرصنة.

٤٧ - وفي ٢٩ و ٣٠ آذار/مارس، عقدت لجنة المتابعة المكلفة برصد تنفيذ اتفاق غرينتري اجتماعها الثاني عشر في جنيف، الذي ترأسه ممثلي الخاص. ونظر المشاركون في الاجتماع في التقرير عن الزيارة الرابعة عشرة التي أجراها المراقبون، في الفترة من ١٦ إلى ١٩ آذار/مارس، للمجتمعات المحلية في كومبو أبيديمو، وجاباني، وإداباتو في منطقة باكاسي، ولاحظوا أن الحالة في منطقة باكاسي ظلت هادئة ومستقرة. واستعرض المشاركون في الاجتماع أيضا التعاون الأمني بين الطرفين. وأكدت الكاميرون ونيجيريا من جديد رغبتهما في التصدي

للمسائل المتصلة بإنفاذ القانون التي يثيرها السكان المحليون، ورحبا بالتوقيع على اتفاق التعاون الأمني عبر الحدود في ٢٦ شباط/فبراير، من قبل نائب رئيس الوزراء الكاميروني، أحمد علي، ووزير خارجية نيجيريا، أشيرو أولوغبينغا.

٤٨ - وفي سياق تعزيز تدابير بناء الثقة على طول الحدود بين الكاميرون ونيجيريا، عقدت هيئة حوض بحيرة تشاد اجتماعا على مستوى الوزراء في نجامينا في ٢٥ نيسان/أبريل لمناقشة خطة استثمارية لإنعاش منطقة الحوض. وأعقب ذلك، في ٣٠ نيسان/أبريل، عقد القمة الرابعة عشرة لرؤساء الدول والحكومات الأعضاء في هيئة الحوض، الذين اتفقوا على تمديد ولاية فرقة عمل مشتركة من أجل التصدي للمسائل الأمنية العامة في محيط مناطق الحدود المشتركة، بما في ذلك التحديات التي تمثلها مجموعة بوكو حرام.

باء - تعزيز قدرات المنطقة دون الإقليمية على مواجهة التهديدات العابرة للحدود والشاملة السلام والأمن، بما في ذلك القرصنة

إصلاح القطاع الأمني

٤٩ - خلال الفترة قيد الاستعراض، واصل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا تقديم الدعم لمبادرات إصلاح القطاع الأمني في المنطقة دون الإقليمية، ولا سيما في غينيا. وبناءً على طلب الرئيس كوندي للحصول على المزيد من دعم الأمم المتحدة، عُين مستشار أقدم لشؤون إصلاح القطاع الأمني لدى حكومة غينيا في ٤ كانون الثاني/يناير. وسيضطلع المستشار الذي يحظى بدعم فريق استشاري معني بإصلاح القطاع الأمني، بتقديم الدعم الاستراتيجي والسياسي لعملية إصلاح القطاع الأمني وتعزيز تنسيق الجهود الدولية مع أصحاب المصلحة الوطنيين. ويموّل صندوق بناء السلام هذا الفريق.

٥٠ - وصدرت نتائج التعداد الحيوي للقوات المسلحة الذي نُفّذ بدعم من الأمم المتحدة، في ٣٠ آذار/مارس. وأشارت النتائج إلى أن عدد الأفراد المسجلين يبلغ ما مجموعه ٣١٩ ٢٦ فرداً، بينهم ٩٢٨ ٣ من الأفراد العسكريين الذين قضوا ما لا يقل عن خمسة وثلاثين عاماً في الخدمة ويُتوقع أن يُحالوا على التقاعد اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. ودعم صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام بدل الانفصال من الخدمة لجميع المتقاعدين بمبلغ قدره ٤,٢ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة. وقد أوفدت بعثة مشتركة بين الوكالات يقودها مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام، بمشاركة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، وإدارة عمليات حفظ السلام، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي، إلى غينيا في الفترة من ١٢ إلى ١٦ آذار/مارس. وقيمت البعثة التقدم المحرز في تنفيذ مشروع إحالة العسكريين على التقاعد تقييماً إيجابياً.

٥١ - وفي ١١ نيسان/أبريل، قدمت اللجنة الوطنية التقنية للرصد بوصفها طرفاً في لجنة التوجيه المعنية بإصلاح القطاع الأمني، ميزانية خطة العمل الوطنية والقطاعية للجهات المعنية المسؤولة عن القطاع الأمني. وستسهم هذه الوثائق في برنامج وطني ملموس سيشكل جزءًا من الاستراتيجية الوطنية الشاملة لإصلاح القطاع الأمني. وستدعم منظومة الأمم المتحدة السلطات الغينية في تحقيق هذه الخطوات، عن طريق المستشار الأقدم لشؤون إصلاح القطاع الأمني.

الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية

٥٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل المكتب جهوده لدعم مبادرات غرب أفريقيا لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والسعي لحشد الدعم الدولي لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية. وأجريت العديد من الأنشطة كجزء من الجهود المتضافرة التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وإدارة عمليات حفظ السلام والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية لتنفيذ مبادرة ساحل غرب أفريقيا، دعماً لخطة العمل الإقليمية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. واتُخذ قرار بتوسيع مبادرة ساحل غرب أفريقيا لتشمل غينيا في أعقاب إيفاد بعثة تقييم مشتركة بين الوكالات إلى كوناكري في الفترة من ٢ إلى ٦ نيسان/أبريل، وفقاً لتوصيات اجتماع لجنة السياسة الرفيعة المستوى المعقودة في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١. وفي ١٦ أيار/مايو، أعرب الرئيس كوندي أثناء لقائه مع ممثلي الخاص، عن التزامه الراسخ بمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية، وتنفيذ برنامج مبادرة ساحل غرب أفريقيا، وإنشاء وحدة مكافحة الجريمة عبر الحدود الوطنية في غينيا.

٥٣ - وأوفدت كذلك بعثة مشتركة بين الوكالات إلى كوت ديفوار من ٢٨ أيار/مايو إلى ١ حزيران/يونيه لإجراء تقييم بهدف استئناف أنشطة مبادرة ساحل غرب أفريقيا في البلاد التي سبق أن عُلّقت أثناء أزمة ما بعد الانتخابات. وعُقدت أيضاً الاجتماعات الأولى للجنة التنفيذية للمشروع والهيئة التنسيقية لمبادرة ساحل غرب أفريقيا على المستوى الوطني، في سيراليون وليبريا في أيار/مايو وحزيران/يونيه، على التوالي. وما فتئت وحدة مكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية في سيراليون، تحقق تقدماً في إجراء التحقيقات الدولية؛ وفي غينيا - بيساو، تواصل إنشاء وحدة مكافحة الجريمة عبر الحدود الوطنية رغم الانقلاب الذي حدث في ١٢ نيسان/أبريل.

٥٤ - واستمر المكتب أيضاً في الدعوة إلى مزيد من الالتزام السياسي والعملي من جانب الشركاء الدوليين لتنفيذ مبادرة ساحل غرب أفريقيا. وتحقيقاً لهذه الغاية، اجتمع ممثلي

الخاص في ١٣ شباط/فبراير مع الأمين العام للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، السيد رونالد ك. نوبل، في ليون، بفرنسا. وركز الاجتماع على سُبُل تعزيز التعاون بين المكتب والإنتربول في المسائل العابرة للحدود، مثل الاتجار غير المشروع بالمخدرات، وانتشار الأسلحة في غرب أفريقيا، والقرصنة في خليج غينيا. وواصل الممثل الخاص جهوده للدعوة من أجل حشد الدعم من جانب الاتحاد الأوروبي لتنفيذ خطة العمل الإقليمية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ من أجل مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة وتعاطي المخدرات، وناقش مع رئيس سلطة الجماعة، الرئيس واتارا، ورئيس لجنة الجماعة الاقتصادية، سُبُل تفعيل خطة العمل الإقليمية.

مكافحة الإرهاب

٥٥ - في سياق الأنشطة الإرهابية المتزايدة في غرب أفريقيا، عزّز المكتب جهوده التي يبذلها لتيسير عمل هيئات الأمم المتحدة المتخصّصة في مكافحة الإرهاب، سواء على المستوى دون الإقليمي أو على المستوى الوطني. وفي أعقاب العمل المشترك بين المكتب والمديرية التنفيذية للجنة الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب مع الجماعة الاقتصادية، تحقق تقدم في تصميم استراتيجية الجماعة الاقتصادية لمكافحة الإرهاب الذي يقوم به خبراء من الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية. وسيُعرض مشروع الاستراتيجية على مجلس الوساطة والأمن التابع للجماعة الاقتصادية ليعتمده رؤساء الدول بصفة نهائية.

٥٦ - ومتابعة لتوصيات بعثة التقييم المشتركة بين الوكالات لمنطقة الساحل الموفدة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، شارك المكتب في زيارة لجنة مكافحة الإرهاب إلى النيجر في الفترة من ٧ إلى ٩ أيار/مايو، بالتعاون مع المركز الأفريقي للدراسات والبحوث المتعلقة بالإرهاب، والمنظمة الدولية للهجرة والإنتربول.

القرصنة البحرية في خليج غينيا

٥٧ - شارك ممثلي الخاص، انسجاما مع ما ورد في تقريري إلى مجلس الأمن المؤرخ ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، وفي سياق تنفيذ القرار ٢٠٣٩ (٢٠١٢)، في اجتماع تشاوري رفيع المستوى في ليبرفيل في ٣١ أيار/مايو جمع الرؤساء التنفيذيين للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، ولجنة خليج غينيا. واتفق المشاركون على إنشاء لجنة توجيه تتألف من الرؤساء التنفيذيين للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ولجنة خليج غينيا، ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا، ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، والاتحاد

الأفريقي، وتكلف اللجنة بوضع مشروع استراتيجية لمكافحة القرصنة وخطة عمل لكي يعتمدها رؤساء الدول والحكومات. وكُلفت أيضاً بتنظيم مؤتمر القمة الإقليمي الذي سيُعقد قبل نهاية عام ٢٠١٢. وستتمثل الأولوية الرئيسية للجنة التوجيه في عقد اجتماع للخبراء من دول خليج غينيا، وكذلك الشركاء المهتمين بوضع المشروع الأول للاستراتيجية الإقليمية.

وسائط الإعلام، والسلام والأمن

٥٨ - نظم المكتب، من ١٤ إلى ١٥ حزيران/يونيه، بالاشتراك مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمنظمة الدولية للفرانكفونية، ''منتدى إقليمياً بشأن الإعلام والسلام والأمن في غرب أفريقيا'' في أبيدجان. وجمع المنتدى ممثلين عن الحكومة والمنظمات الإقليمية والدولية، وجمعيات الصحافيين والإعلاميين الذين قاموا ببلورة مجموعة من التوصيات المتعلقة بدور وسائط الإعلام في السلام والأمن في المنطقة دون الإقليمية، وذلك بهدف تعزيز بناء القدرات والتعاون المشتركين بين مختلف أصحاب المصلحة، وإلى تعزيز مشاركة وسائط الإعلام في الترويج للسلام والاستقرار في المنطقة دون الإقليمية. واشترك المكتب في تنظيم المنتدى الذي استند إلى نتائج مؤتمر برايا المعقود في أيار/مايو ٢٠١١ والمتعلق ''بالانتخابات والاستقرار في غرب أفريقيا''، و ''مؤتمر باماكو بشأن الإفلات من العقاب، والعدل، وحقوق الإنسان في غرب أفريقيا'' المعقود في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، وذلك بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الافريقي والمنظمة الدولية للفرانكفونية.

جيم - تعزيز الحوكمة الرشيدة واحترام سيادة القانون وحقوق الإنسان وتعميم مراعاة المنظور الجنساني

٥٩ - خلال الفترة قيد الاستعراض، واصل المكتب تشجيع المبادرات من أجل حماية حقوق الإنسان وتعميم مراعاة المنظور الجنساني. وفي ٨ آذار/مارس، في إطار خطة العمل الإقليمية بشأن تنفيذ القرارين ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨)، نظم المكتب، بالاشتراك مع مكتب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وثلاث من منظمات المجتمع المدني هي جمعية الحقوقيين السنغاليين، ومعهد غوريه، ومجموعة أغورا، حلقة عمل بشأن ''المرأة والسلام والاستقرار'' في داكار. ودرس المشاركون اتجاهات أعمال العنف ضد النساء التي تُرتكب في سياق النزاعات المسلحة، وحددوا سُبُل تعزيز دور المرأة في جهود السلام.

٦٠ - ونظم المكتب من ٢٦ إلى ٢٨ آذار/مارس، بالاشتراك مع أمانة اتحاد نهر مانو، وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار ومبادرة المجتمع المفتوح لغرب أفريقيا، ندوة رفيعة

المستوى جمعت ثلة من خبراء المجتمع المدني في مجال السلام والاستقرار في منطقة اتحاد نهر مانو، في أبيدجان. واعتمدت الندوة إعلاناً ختامياً بعنوان ''جدول أعمال المجتمع المدني لاتحاد نهر مانو''، يكفل لمنظمات المجتمع المدني احتضان خطة العمل الإقليمية المتعلقة بتنفيذ قراري مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٣٢٥ و ١٨٢٠، وإعلان برايا لعام ٢٠١١ بشأن الانتخابات والاستقرار في غرب أفريقيا، وإعلان باماكو لعام ٢٠١١ والإطار الاستراتيجي المعني بالإفلات من العقاب والعدالة وحقوق الإنسان. ويتضمن جدول أعمال المجتمع المدني لاتحاد نهر مانو أيضاً خطة للأنشطة التي من المقرر أن تضطلع بها منظمات المجتمع المدني بصورة مشتركة في هذه المجالات.

دال – التعاون ما بين المؤسسات

التعاون ما بين مؤسسات الأمم المتحدة

٦١ – عقد ممثلي الخاص عددا من الاجتماعات مع وكالات الأمم المتحدة لاستعراض الأزمة في منطقة الساحل ومالي، بما في ذلك يومي ٨ شباط/فبراير و ٢٩ شباط/فبراير، عندما ترأس ممثلي الخاص الاجتماع العاشر للمديرين الإقليميين لوكالات الأمم المتحدة وممثليها المقيمين في داكار. واستعرض المشاركون إمكانيات مواءمة أنشطتهم لمساعدة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وغيرها من المنظمات الإقليمية على مواجهة التحديات العابرة للحدود، بما في ذلك القرصنة في خليج غينيا، والاتجار بالمخدرات، والحالة في منطقة الساحل. وبخصوص منطقة الساحل، اتفق المشاركون على تعزيز التعاون داخل منظومة الأمم المتحدة لمعالجة الوضع الهش في مالي، وتعبئة الموارد للاستجابة بفعالية لحالة الطوارئ الإنسانية، وبخاصة فيما يتعلق بالأزمة الغذائية. ونتيجة لذلك، أُنشئت فرقة العمل المشتركة بين الوكالات الكائن مقرها في داكار لإعداد خطة عمل لبناء القدرة على الانتعاش في منطقة الساحل، وذلك دعما لبلدان المنطقة دون الإقليمية.

٦٢ – وفي ٢ أيار/مايو، عقد ممثلي الخاص اجتماعا في داكار مع رؤساء بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في غرب أفريقيا لاستعراض الحالة في المنطقة دون الإقليمية، مع التركيز بوجه خاص على مالي وغينيا – بيساو، وكذلك على التحديات العابرة للحدود التي تواجه السلام والاستقرار في المنطقة دون الإقليمية. ورحب رؤساء البعثات بمبادرة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا لتنشيط شراكته الاستراتيجية مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا واتحاد نهر مانو، وشجعوا هذه المبادرة وحددوا إجراءات مشتركة لتدعيم تعاونهم، بما في ذلك من خلال وضع استراتيجية إقليمية لمكافحة القرصنة لفائدة دول خليج غينيا، وتشغيل خطة العمل الإقليمية لمكافحة الاتجار بالمخدرات التي وضعتها الجماعة الاقتصادية

لدول غرب أفريقيا. واتفق المشاركون أيضا على زيادة تعاونهم لأجل وضع استراتيجية أمنية للمنطقة دون الإقليمية للتصدي لتهديدات المرتزقة، والحركة غير المشروعة للأسلحة عبر الحدود، وتأثيرها على حركات السكان، وبخاصة في سياق الحدود بين كوت ديفوار وليبريا. وستبني الاستراتيجية على المبادرات القائمة التي تضطلع بها عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا، واتحاد نهر مانو، والكيانات الأخرى التابعة للأمم المتحدة، وستوائم تلك المبادرات. وستركز الاستراتيجية أساسا على حوض نهر مانو، وستجري بلورتها من خلال بنية الأمن والسلام القائمة في اتحاد نهر مانو، وذلك قبل عرضها على الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لتنظر فيها.

التعاون مع الشركاء الإقليميين ودون الإقليميين

٦٣ - أثناء الفترة قيد الاستعراض، اضطلع المكتب بتوسيع نطاق شراكته مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، والمنظمة الدولية للفرانكوفونية. وإضافة إلى تعاطي المكتب بشكل منتظم مع الشركاء الإقليميين ودون الإقليميين، تباحث ممثلي الخاص مع القيادة الجديدة لسلطة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ولجنتها للاتفاق على أولويات الإجراءات المشتركة. وفي اجتماع عقد في ٢١ آذار/مارس في أكرا، اتفق ممثلي الخاص ورئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على زيادة تعزيز الشراكة بين المكتب والجماعة الاقتصادية، وإعطاء أولوية خاصة لمواجهة التحديات المشتركة والعابرة للحدود، بما في ذلك الأمن البحري في خليج غينيا، والاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة، وعدم الاستقرار في منطقة الساحل، وذلك تمشيا مع الأولويات المحددة في مؤتمر القمة الأربعين للجماعة الاقتصادية.

٦٤ - واستجابة لطلب مني، وعملا بقرار مجلس الأمن ٢٠٠٠ (٢٠١١)، تباحث ممثلي الخاص أيضا مع أمانة اتحاد نهر مانو حول وضع استراتيجية أمنية دون إقليمية ترمي إلى التصدي لتهديدات المرتزقة، وحركة الأسلحة عبر الحدود وتأثيرها على حركة السكان، وبخاصة في سياق الحدود بين كوت ديفوار وليبريا. وفي ٣ و ٤ نيسان/أبريل، سافر ممثلي الخاص إلى فريتاون لإجراء مشاورات مع الأمينة العامة لأمانة اتحاد نهر مانو، السيدة ساران دارابا كابا. وبهذه المناسبة، حُددت عدة مجالات يمكن للأمم المتحدة أن تقدم فيها المساعدة لاتحاد نهر مانو، ومن ضمنها: (١) الوساطة؛ (٢) تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)؛ (٣) إصلاح قطاع الأمن؛ و (٤) شؤون الإعلام.

رابعا – الملاحظات والتوصيات

٦٥ – اتسمت الفترة قيد الاستعراض بالتغييرات غير الدستورية في السلطة في غينيا – بيساو ومالي، والصراع في شمال مالي، والحالة العامة المتدهورة في منطقة الساحل. واستمر غرب أفريقيا في مواجهة عدة تحديات مشتركة وعابرة للحدود من شأنها، ما لم يجر التصدي لها، أن تزيد في تقويض الاستقرار الإقليمي وأن تقوض في نهاية المطاف فوائد السلام المكتسبة على مدى السنوات القليلة الماضية. وفي هذا السياق، تجدر الإشادة بالالتزام والتصميم المتجددين اللذين أبداهما القادة الإقليميون والقيادة الجديدة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وسيواصل المكتب العمل بشكل وثيق مع شركائه، بمن فيهم التابعون لمنظومة الأمم المتحدة، من أجل دعم المبادرات دون الإقليمية الرامية إلى التصدي لهذه التهديدات والتحديات.

٦٦ – وما زال يساورني القلق العميق إزاء الحالة في مالي، التي تتخطى تبعاتها حدود هذا البلد وهذه المنطقة دون الإقليمية المباشرة. وسيشكل تحقيق الاستقرار في مالي ومنطقة الساحل ككل أولوية كبرى في الشهور المقبلة، وسيواصل المكتب دعم وضع استراتيجية مشتركة لمنطقة الساحل، تتوافق مع استنتاجات اجتماع خبراء الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المعقود في أديس أبابا يومي ١٤ و ١٥ آذار/مارس. وأرحب في ذلك السياق بالقرارات التي جرى التوصل إليها أثناء الاجتماع الافتتاحي لمجموعة الدعم والمتابعة المعنية بمالي المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. ويجب أن نضمن العودة التامة والدائمة إلى العمل بالنظام الدستوري، وتنفيذ خريطة الطريق للفترة الانتقالية التي مدتها ١٢ شهرا، والتي اتفقت عليها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والسلطات الانتقالية.

٦٧ – وأود أيضا أن أكرر ندائي إلى العسكريين في مالي بالامتناع تماما عن أي أفعال من شأنها أن تقوض المرحلة الانتقالية. وأشجع السلطات الانتقالية على الإسراع بتقديم خريطة الطريق والإطار الزمني للمرحلة الانتقالية، بما في ذلك الأحكام ذات الصلة بتنظيم الانتخابات، وإعادة بسط سلطة الدولة في الشمال الخاضع لسيطرة الجماعات الإجرامية والمتطرفة، وكذلك إعادة هيكلة وتنظيم القوات المسلحة، وفقا لما أوصت به مجموعة الدعم والمتابعة المعنية بالحالة في مالي. وأدعو الدول الأعضاء إلى تقديم دعمهم الكامل للجهود الحالية التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لمساعدة مالي، حكومة وشعبا، على تحديد الطريق التي سيسلكانها، عبر الحوار، في اتجاه إيجاد حل سلمي ودائم للأزمة الراهنة.

٦٨ - وبخصوص غينيا، أشيد بجهود الجهات الفاعلة السياسية الرامية إلى تشجيع الحوار، ومعالجة التوترات السياسية الجارية، وتوطيد السلام في ذلك البلد. ويمثل إجراء انتخابات حرة ونزيهة وسلمية في الوقت المناسب أولوية رئيسية لتعزيز عملية إرساء الديمقراطية والسير بالفترة الانتقالية إلى نهايتها. وأناشد الأحزاب الحاكمة والمعارضة أن تتوخى المرونة وحسن النية للتوصل بسرعة إلى توافق حول طرائق إجراء الانتخابات، وبناء الثقة العامة في الآليات والمؤسسات الانتخابية.

٦٩ - وأشجع أيضا أصحاب المصلحة كافة على أن يظلوا منخرطين في عملية المصالحة الوطنية التي بدأتها الحكومة الغينية، وألا يدخروا أي جهد لتكليلها بالنجاح. وتظل الأمم المتحدة ملتزمة تماما بدعم الحكومة الغينية في كل هذه المساعي. وسيكون إصلاح قطاع الأمن أيضا حيويا في استقرار غينيا. وفي هذا الصدد، ستتمكن الأمم المتحدة بفضل تعيين المستشار الأقدم لإصلاح قطاع الأمن ونشر الفريق التابع له من الاستجابة إلى طلب البلد للمشورة الاستراتيجية، وتحسين تنسيق الأنشطة والبرامج الدولية المتعلقة بإصلاح قطاع الأمن.

٧٠ - وأرحب بالاختتام الناجح والسلمي والتوافقي للعمليات الانتخابية في السنغال، رغم التوترات التي شهدتها الفترة التي سبقتها. وأشيد بالجهود الإيجابية التي تبذلها القيادة السياسية في كوت ديفوار وليبريا بغية معالجة الخلافات التي نشأت بين الحكومة والمعارضة في أعقاب العمليات الانتخابية لكل منهما. وأدعو جميع الجهات الفاعلة السياسية ذات الصلة في المنطقة إلى تهيئة الظروف المؤاتية لإجراء انتخابات سلمية وذات مصداقية، وفقا للصكوك الإقليمية والدولية القائمة، وإعلان برايا بشأن الانتخابات والاستقرار في غرب أفريقيا.

٧١ - وتظل الجريمة المنظمة عبر الوطنية، بما فيها الاتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة، تشكل تهديدا خطيرا للاستقرار الإقليمي، وبخاصة في سياق تفاقم حالة انعدام الأمن في منطقة الساحل. وأحث بلدان المنطقة دون الإقليمية على الإسراع بتنفيذ الصكوك القائمة واستخدام الأدوات المتاحة للتصدي لهذا المصدر المتنامي لعدم الاستقرار. وأشجع على وجه الخصوص الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على تجديد وتمديد خطة العمل الإقليمية بشأن الجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع بالمخدرات، وعلى إنشاء أمانة عامة معنية بالمخدرات والجريمة داخل مفوضية الجماعة الاقتصادية.

٧٢ - وبما أن إدارة قطاع الأمن هي في صميم توطيد مؤسسات الدولة في غرب أفريقيا، أشجع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بدعم من مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا،

على أن تضع الصيغة النهائية للإطار السياسي دون الإقليمي وخطة العمل المتعلقين بإدارة وإصلاح قطاع الأمن وأن تعتمدهما، واللذين ما برحا قيد المناقشة منذ عام ٢٠٠٩.

٧٣ - إن العزم الذي أبدته المنطقة دون الإقليمية على التصدي لتهديد القرصنة البحرية أمر مشجع. وقد تمثل هذا التصميم في خريطة الطريق التي اعتمدها الرؤساء التنفيذيون للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ولجنة خليج غينيا، والتي ترسم سبيل السير قدما في وضع واعتماد استراتيجية إقليمية لمكافحة القرصنة، وعقد مؤتمر قمة لدول المنطقة بحلول نهاية عام ٢٠١٢، بتشاور وثيق مع الاتحاد الأفريقي، وبدعم من مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا. وأشجع كافة أصحاب المصلحة المعنيين على أن يحافظوا على هذا الزخم، وأدعو المجتمع الدولي إلى أن يقدم المساعدة والموارد اللازمة لتعزيز القدرات الإقليمية على التصدي لآفة القرصنة والسطو المسلح في البحر في خليج غينيا.

٧٤ - وفي ضوء الصلات الممكنة بين مختلف الجماعات الإرهابية الناشطة في غرب أفريقيا، أشجع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على وضع الصيغة النهائية للإطار دون الإقليمي لمكافحة الإرهاب واعتماده. وفي سياق تعاون المكتب مع المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، أدعو المجتمع الدولي إلى تقديم كامل الدعم إلى بلدان المنطقة دون الإقليمية في الجهود التي تبذلها للرد بفعالية على تهديد الإرهاب.

٧٥ - وأنوه بالتقدم الذي أحرزته لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة خلال الفترة قيد الاستعراض، وضرورة مراعاة جميع القيود الأمنية المناسبة أثناء القيام بأعمال تعليم الحدود البرية بين الكاميرون ونيجيريا. ويسرني أن الكاميرون ونيجيريا التزمتا بتنفيذ اتفاق التعاون بشأن الأمن على الحدود، الذي وقعه الطرفان في ٢٨ شباط/فبراير، وأشجعهما أيضا على احترام الجدول الزمني للاجتماعات الذي وضعاه لإتمام تعليم الحدود.

٧٦ - وفي الختام، أود أن أعرب مجددا عن تقديري لحكومات دول غرب أفريقيا، وللجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وللاتحاد الأفريقي، ولاتحاد نهر مانو على تعاونها المستمر. وأعرب أيضا عن امتناني لكيانات الأمم المتحدة في غرب أفريقيا، ومنظمات المجتمع المدني، والشركاء الآخرين، على تعاونهم المتواصل مع المكتب أثناء اضطلاعه بولايته. وأود أن أتقدم بالشكر إلى ممثلي الخاص، لا سيما أثناء هذه الفترة المليئة بالتحديات، وكذلك إلى موظفي المكتب، ولجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة، على إسهامهم القيم في إقرار السلام والاستقرار في المنطقة دون الإقليمية.